FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
بتمويل من الإتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

الحملة الإقليمية
حول عدم التسامح
مطلقًا مع العنف
ضد النساء والفتيات

إنطلاق أعمال المؤتمر

موجز رقم ١

الفترة من ٢-٣ آيار ٢٠١٩، عمّان - الأردن

في ١ كانون الثاني ٢٠١٩، بدأت المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالشراكة مع ائتلاف مكوّن من منظمات حقوق المرأة في لبنان وتونس والمغرب وفلسطين والجزائر والأردن ومصر بتنفيذ مشروع إقليمي بعنوان "مكافحة العنف ضد النساء في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط"، بتمويل من الاتحاد الأوربي. والهدف العام من المشروع هو المساهمة في القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في دول الجوار الجنوبي من خلال تعزيز بيئة اجتماعية لا تتسامح مع العنف ضد النساء والفتيات ويتصدى له صناع القرار كأولوية سياسية.

تستند الحملة الإقليمية حول عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات على متابعة التوصيات الصادرة عن المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي (٢٠١٥-٢٠١٧)، وإعلان مؤتمر المجتمع المدني (٢١-٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧ بالقاهرة)، ونتائج حوارات المتابعة الوطنية (٢٠١٨). كما تقوم الحملة بمتابعة الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط (نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠١٧ بالقاهرة) في إطار مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

والجدير بالذكر أن هذه الحملة قد انطلقت في الفترة من ٢-٣ مايو/أيار ٢٠١٩ في عمّان خلال المؤتمر الذي جمع ١٤٠ مشارك/ة من ١٤ دولة في المنطقة الأورومتوسطية، حيث كان من بين المشاركين/ات منظمات المجتمع المدني والوزارات والأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان وخبراء وخبيرات في النوع الإجتماعي والقانون بالإضافة إلى الباحثين/ات ووسائل الإعلام. وخلال هذا المؤتمر الذي استمر لمدة يومين، تبادل المشاركون/ات خبراتهم/ن وتجاربهم/ن بشأن العنف ضد النساء والفتيات ووضع الخدمات المقدمة للضحايا والأطر القانونية والتوعية العامة بشأن العنف ضد النساء والفتيات والتعليم والإعلام. كما تطرَّق المشاركون/ات أيضًا لمناقشة التحديات الإقليمية المشتركة، وعلى رأسها التمييز القانوني ضد النساء، ونقص آليات الحماية للنساء والفتيات ضحايا العنف، فضلًا عن التسامح الاجتماعي واسع النطاق تجاه العنف ضد النساء والفتيات الذي أدى إلى إفلات الجُناة من العقاب وإلقاء اللوم على الضحية. هذا وقد طرح المشاركون/ات خلال المؤتمر أولوياتٍ مُحددة بشأن السياقات الوطنية المختلفة، ومناقشة الاستراتيجيات التي تُشجع المجتمع على مواجهة العنف ضد النساء والفتيات، والمطالبة بتجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وإنفاذ هذه التشريعات حال إقرارها، هذا بالإضافة إلى تركيز المشاركين/ات بشكل قوي على التعليم الابتدائي والثانوي.

الإستنتاجات المتعلقة بالمجالات المشتركة ذات الأولوية

- تشجيع البحث وجمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات نظرًا لعدم وجود بيانات إحصائية في جميع البلدان.
- زيادة الوعي العام حول التمييز القانوني ضد النساء والحاجة إلى تغيير القوانين التمييزية.
- مُحاسبة الجُناة، سواءً في أوقات السِلم أو أثناء النزاعات العسكرية.
- حشد الدعم الشعبي لمكافحة القوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي، والتأكد من تناول موضوع
- العنف ضد النساء والفتيات من قِبل صُناع القرار والمجتمع كأحد القضايا الاجتماعية والسياسية.
- تعزيز التنسيق وبناء القدرات بُغية الارتقاء بتقديم الخدمات للضحايا والناجيات من العنف ضد النساء والفتيات.

  اتخاذ تدابير واسعة النطاق لإدماج وإعادة تأهيل ضحايا الصراع العسكري.
- نشر المعرفة بشأن الحالة على أرض الواقع في جميع الأوساط الاجتماعية والسياسية.
- توعية الجمهور بأن وصمة العار ينبغي أن تكون على الجاني وليس الضحية.

التوصيات الرئيسية للمجالات الأربعة لتوجيه الحملة الإقليمية

التشريعات والالتزامات الدولية	التنسيق وبناء القدرات	مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في التعليم	رفع الوعي والإعلام
◂ مواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والالتزامات الإقليمية واتخاذ التدابير الملموسة لاستهداف السكان المستضعفين (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، إعلان ومنهاج عمل بكين "، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠١٧، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، اتفاقية حقوق الطفل).	◂ ضمان التنسيق الفعّال بين مؤسسات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات وأول المستجيبين وواضعي السياسات والمجتمعات المحلية والشركاء الآخرين ووسائل الإعلام لتعزيز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والتصدي للقوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي ومنع العنف ضد النساء والفتيات.	◂ مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في التعليم الابتدائي والثانوي من خلال تعزيز قيم المواطنة وحقوق الإنسان والمساواة المبنية على النوع الإجتماعي.	◂ العمل نحو تغيير المواقف السلبية والصور النمطية والقواعد والسلوكيات لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
◂ رفع التحفظات على سيداو.	◂ إنشاء مراكز وطنية لضحايا العنف ضد النساء والفتيات.	◂ تسليط الضوء على الصلة بين مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وعدم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي	◂ تسليط الضوء على أن المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وتعديل القوانين التي تنطوي على التمييز ضد النساء وتجريم العنف لا تستفيد منها النساء فحسب، بل المجتمع ككل.
◂ تعديل أو إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء (قانون العقوبات، قوانين الأحوال الشخصية، قانون العمل، قانون الجنسية).	◂ إنشاء مؤسسات وطنية لمراقبة التزامات الدول تجاه العنف ضد النساء والفتيات.	◂ تدريب المعلمين والمديرين ومستشاري تنمية الأطفال على عدم التسامح إزاء العنف ضد النساء والفتيات ومناقشة هذا الأمر مع الأطفال.	◂ مواصلة الالتزام بقيم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي ونبذ العنف.
◂ تعديل القوانين المتعلقة بالزواج القسري والمبكّر والاتجار بالبشر.	◂ وضع الكتيبات الإرشادية بشأن العنف ضد النساء والفتيات وتقديم التدريب المناسب لأول المستجيبين (ضباط الشرطة، القُضاة، الطواقم الطبية).	◂ رفع الوعي بشأن مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في المجالات التعليمية والعامة.	◂ تشجيع ودعم وسائل الإعلام على تحمل المسؤولية بوصفهم شركاء رئيسيين في الحملة، وزيادة الوعي، ومواجهة التقبل الحالي للعنف ضد النساء والفتيات والترويج لذلك في وسائل الإعلام الرئيسية.
◂ اعتماد وتنفيذ تشريع شامل بشان العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بحماية الضحايا أثناء وبعد الإجراءات القضائية.	◂ تخصيص مبالغ مالية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات وتقديم الخدمات للضحايا.	◂ توفير فرص بديلة للتدريب المهني للفتيات اللاتي لم يكملن تعليمهن، لاسيما في المناطق النائية ومناطق الصراع.	◂ التعامل مع النساء والفتيات ليس فقط باعتبارهن الفئة المستهدفة، وإنما أيضًا كشركاء في الحملة، وتوفير منصة لتبادل قصصهن وكسر حاجز الصمت للتصدي للتسامح الاجتماعي تجاه العنف ضد النساء والفتيات.
◂ التصدي للفجوة القائمة بين التشريع والتنفيذ.	◂ تعميم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في جميع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.	◂ التبادل المنتظم لأفضل الممارسات في مجال مكافحة العنف ضد النساء والفتيات من خلال مناهج التعليم والأدوات المستخدمة في هذا الشأن بالمنطقة.	
◂ تعزيز التشريعات للتصدي لإفلات الجناة من العقاب، سواءً المدنيين أو أفراد الجيش.	◂ وضع نظام جمع بيانات لدعم مقدمي الخدمات وتحسين دعمهم.		
◂ وضع تشريعات مدنية بديلة.	◂ النظر بفاعلية في التكلفة الاجتماعية والمالية للعنف ضد النساء والفتيات بالمنطقة.		
	◂ تقديم الدعم المالي لدراسة العنف ضد النساء والفتيات، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات في هذا الشأن.		

إطلاق مؤتمر الحملة الإقليمية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في ٣ مايو ٢٠١٩ في عمّان

اضغط/ي هنا لقراءة البيان الصحفي، وهنا لعرض ألبوم الصور، وهنا لمشاهدة فيديو المؤتمر.

متابعة اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء

المائدة المستديرة للخبراء الإقليميين
تعزيز المساواة المبنية
على النوع الإجتماعي من خلال التعليم
١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٩ - بيروت

اضغط/ي هنا لقراءة الموجز، وهنا لعرض ألبوم الصور

جمعت المائدة المستديرة خبراء وخبيرات في شؤون المرأة وخبراء وخبيرات في مجال التعليم من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وفرنسا، فضلًا عن ممثلين وممثلات من وزارات التربية والتعليم من الأردن ولبنان. هذا وقد شدد/ت الخبراء والخبيرات على ضرورة إعادة النظر في المناهج والكتب الدراسية من منظور التحديات الثقافية والاجتماعية والقضاء على القوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي. كما تطرّق المشاركون والمشاركات إلى بحث طُرق التدريس الحساسة للنوع الاجتماعي، حيث جرى الاتفاق على وضع مبادئ توجيهية إقليمية ودليل تدريبي لتعميم المناهج الدراسية الحساسة للنوع الاجتماعي على أساس الإنجازات القائمة والدروس المستفادة.

المائدة المستديرة للخبراء الإقليميين
مكافحة التمييز والعنف
ضد النساء في التشريعات
١٧ يونيو/حزيران ٢٠١٩ - بيروت

اضغط/ي هنا لقراءة الموجز، وهنا لعرض ألبوم الصور

جمعت المائدة المستديرة خبراء وخبيرات في المجال القانوني وشؤون المرأة وباحثين وباحثات من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وفرنسا والسويد، وكذلك ممثلين وممثلات عن وزارة الدولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب (EEWAY) وبعثة الاتحاد الأوربي في لبنان. وقد حدد الخبراء والخبيرات ثلاث مجالات للعمل المشترك: إلغاء التمييز في قوانين الأسرة، وتحسين التشريعات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، وإلغاء التمييز الذي تعاني منه النساء في المشاركة الاقتصادية واستقلالهن، لا سيما عدم المساواة في الميراث والتحرش الجنسي في مكان العمل. كما جرى الاتفاق أيضًا على إعداد ورقةٍ موحَّدة تتضمن تحليلًا لقوانين التمييز والأنشطة المُقترحة في إطار نهجٍ تشاركي من جانب الخبراء والخبيرات.